* أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم ، فأما الرفع والنصب؛ فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو : زَيْدٌ يقوم ، وإن زَيْدًا لن يقوم .

وأما الجر ، فيختصّ بالأسماء نحو : بزَيْدٍ ، وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو : لم يضرب .

* والرفع : يكون بالضمة ، والنصب : يكون بالفتحة ، والجر : يكون بالكسرة ، والجزم : يكون بالسكون . وما عدا ذلك يكون نائبا عنه . كما نابت الواو عن الضمة فى أخو ، والياء عن الكسرة فى بنى من قوله : « جاء أخو بنى تمر » وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة :

****

وارفعْ بواوٍ ، وانصبنْ بالألفْ ،

واجرُرْ بياءٍ - ما من الأسما أصفْ[1]

* شرع فى بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره .

والمراد بالأسماء التى سيصفها : الأسماء الستة؛ وهى : أبٌ وأخ ، وحمٌ ، وهنٌ ، وفوه ، وذو مال .

فهذه ترفع بالواو نحو : جاء أبو زَيْدٍ ، وتنصب بالألف نحو : رأيت أباه ، وتجر بالياء نحو : مررت بأبيه .

= إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و« تمر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسُكّن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع « نحو » مضافًا له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « بواو » متعلق بارفع ، « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع ، « بالألف » جار ومجرور متعلق بانصب ، « واجرر » الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع ، « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر ، « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسما » جار ومجرور متعلق بأصف الآتى ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة ، « أصف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه .

* والمشهور : أنها معربة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة .

* وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو . . إلى آخر البيت » .

والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فالرفع : بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شىء عن شىء مما سبق ذكره[1] .

***

مِنْ ذَاكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةَ أَبَانَا والْفَمْ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا[2]

---

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، **الأول**: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه، **والثانى**: أنها معربة من مكان واحد أيضا، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه، **والقول الثالث**: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال إفرادها: أى قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أب لك، وقد رأيت أخا لك، ومررت بحم، فإذا قلت فى حال الإضافة «هذا أبوك» فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء، فوفدوها- فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم- بحروف زائدة، تكثيرًا لحروفها.

(٢) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، «ذو» مبتدأ مؤخر، «إن» حرف شرط، «صحبة» مفعول به مقدم لأبان، «أبانا» أبان: فعل ماض

* أى من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء : ذُو ، وفمٌ ، ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى : صاحب ، نحو : جاء ذو مالٍ؛ أى : صاحب مالٍ ، وهو المراد بقوله : « إن صُحْبَةَ أبانا »؛ أى : إن أفهَمَ صُحبةَ .

* واحترز بذلك عن « ذُو » « الطائية »؛ فإنها لا تُفهِم صحبةً ، بل هى بمعنى الذى؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية ، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ نحو : جاءنى ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام . ومنه قوله :

[٤] فإما كرامٌ موسرون لقيتُهم
فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير : إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو، «والفم» معطوف على ذو، «حيث» ظرف مكان، «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتى، «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٤- هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى؛ وقد استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش٧) فى مبحث الأسماء الستة، وفى باب الموصول كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشمونى (ش١٥٥) مرتين أيضًا. وقبل البيت المستشهد به قوله :

ولستُ بهاجٍ فى القرى أهل منزلٍ ... على زادهم أبكى وأبكى البواكيا
فإما كرامٌ موسرون لقيتهم ... فحسبى من ذو عندهم ... البيت
وإما كرامٌ معسرون عذرتهم ... وإما لئامٌ فادخرتُ حيائيا
وعرضى أبقى ما ادخرتُ ذخيرة ... وبطنى أطويه كطى ردائيا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجوًا وهجاء «القرى»- بكسر القاف مقصورًا- إكرام الضيف، و«فى» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها فى قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار فى هرة» أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجو أحدًا ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثانى: كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم، والنوع الثالث: لئام بهم شح وبخل وضنانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام، «موسرون» ذوو ميسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان، «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم. =

* أى من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء : ذُو ، وفَمٌ ، ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى : صاحب ، نحو : جاء ذو مالٍ؛ أى : صاحب مالٍ ، وهو المراد بقوله : « إن صُحْبَةَ أبانا »؛ أى : إن أفهَمَ صُحبةَ .

* واحترز بذلك عن « ذُو » « الطائية »؛ فإنها لا تُفهِم صحبةً ، بل هى بمعنى الذى؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية ، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ نحو : جاءنى ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام . ومنه قوله :

[٤] فإما كرامٌ موسرون لقيتُهم
فحسبى من ذُو عندهُمْ ما كفانيا

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو، «والفم» معطوف على ذو، «حيث» ظرف مكان، «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتى، «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٤- هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى؛ وقد استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش٧) فى مبحث الأسماء الستة، وفى باب الموصول كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشمونى (ش١٥٥) مرتين أيضًا. وقبل البيت المستشهد به قوله:

ولستُ بهاجٍ فى القرى أهل منزلٍ ... على زادهم أبكى وأبكى البواكيا
فإما كرامٌ موسرون لقيتُهم ... فحسبى من ذو عندهم .. البيت
وإما كرامٌ معسرون عذرتُهم ... وإما لئامٌ فادخرتُ حيائيا
وعرضى أبقى ما ادخرتُ ذخيرة ... وبطنى أطويه كطى ردائيا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجوًا وهجاء «القرى»- بكسر القاف مقصورًا- إكرام الضيف، و«فى» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها فى قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار فى هرة» أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجو أحدًا ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثانى: كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم، والنوع الثالث: لئام بهم شح وبخل وضنانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام، «موسرون» ذوو ميسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان، «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

* وكذلك يُشترط فى إعراب الفم بهذه الأحرف : زوال الميم منه ، نحو : هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه .

= الإعراب. «إما» حرف شرط وتفصيل، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «موسرون» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد، «لقيتهم» لقى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى، مبنى على الضم فى محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، «فحسبى» الفاء واقعة فى جواب الشرط، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح فى محل جر، «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له، «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن، وإن رويت، «ذى» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب، «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع، «كفانيا» كفى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما.

الشاهد فيه. قوله «فحسبى من ذو عندهم» فإن «ذو» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين؛ فمن العلماء من روى «فحسبى من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتُجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة وبتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبى من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنية، وأنها تجئ بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعًا، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعًا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسه.

قال ابن منظور فى لسان العرب: «وأما قول الشاعر»:

فإن يبنيت تميم ذو سمعت به =

* وإليه أشار بقوله : « **والفم حيث الميم منه بانا** » ؛ أى : انفصلت منه الميم ؛ أى : زالت منه ؛ فإن لم تزل منه أعرب بالحركات ؛ نحو : « هذا فَمٌ ، ورأيت فمًا ، ونظرت إلى فمٍ ».

أبٌ ، أخٌ ، حمٌ - كذاك ، وهنْ والنقْصُ في هذا الأخير أحسنْ(١)

وفي أبٍ وتاليَيْه يندُرْ وقصرُها منْ نقصهنْ أشهرْ(٢)

* يعنى : أن « أبًا وأخًا ، وحمًا » تجرى مجرى : « ذو وفم » اللذين سبق ذكرهما ، فترفع بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُجر بالياء ، نحو :

* هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها .

* وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثة لغتين أُخريين .

= فإن « ذو » هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيئ ، وذو بمعنى الذى اهـ . وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرًا أو نصبًا ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) « أب » مبتدأ « أخ حم » معطوفان على أب مع حذف حرف العطف « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عُطف عليه ، « وهن » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذلك ، « والنقص » مبتدأ ، « فى هذا » جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن ، « الأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له ، « أحسن » خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) « وفى أب » جار ومجرور متعلق بيندر الآتى ، « وتاليه » معطوف على أب ، « يندر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النقص ، « وقصرها » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه ، « من نقصهن » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه ، « أشهر » خبر المبتدأ الذى هو قصرها .

● وأما « هنْ » فالفصيح فيه أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة نحو : « هذا هنْ زيْدٍ ، ورأيت هنَ زيْدٍ ، ومررت بهنِ زيْدٍ »[1] .

● وإليه أشار بقوله : « **والنقص في هذا الأخير أحسن** » أي : النقص في « هنِ » أحسن من الإتمام ، والإتمامُ جائز ، لكنه قليل جدًّا ، نحو : هذا هنُوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه . وأنكر الفرّاء جواز إتمامه .

● وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب . ومن حفظ حُجّةٌ على من لم يحفظ .

● وأشار المصنف بقوله : « **وفي أبٍ وتاليه يندُرُ** . . إلى آخر البيت » ، إلى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه ، وهما : أَبٌ وحَمٌ ، فإحدى اللغتين النقص ، وهو : حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والحاء والميم ، نحو : هذا أبُه ، وأخُهُ ، وحَمُها ، ورأيت أبه ، وأخه ، وحَمها ، ومررت بأبه ، وبأخه ، وحَمها . وعليه قوله :

[٥] بأبه اقتدى عدىٌ في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وهذه اللغة نادرة في « أب » ، وتاليه ، ولهذا قال : « **وفي أبٍ وتاليه يندُر** » . « أي : يندر النقص .

---

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يطل هن أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا) .

● - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي ، وقبله قوله :

أنت الجليد والأمير فاعلم تضدع بالحق وتشفي من ظلم

اللغة : « عدي » أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أبه ، لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه ، ولو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمت أو الشيم أو من الخلق لظلم أباه .

● واللغة الأخرى فى «أب» وتالييه : أن يكون بالألف : رفعا ، ونصبا ، وجرًا ، نحو : هذا أباه ، وأخاه ، وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها ، وعليه قول الشاعر :

[٦] إنَّ أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قد بلغا فى المجد غايتاها

= الإعراب. «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه، «اقتدى عدى» فعل ماض وفاعله، «فى الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضا، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ، «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، «أبه» مفعول به ليشابه، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وما : نافية «ظلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذى نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه. قوله «بأبه- يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة. وهذا يدل على أن قومًا من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

٦ - نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن :

أى قـــلـــوص راكـــب تـــراهـــا طـــازوا عـــلـــيـــهـــن فـــشـــل عـــلاهـــا

واشـــدد بمـــتـــنـــى حـــقـــب حـــقـــواهـــا نـــاجـــيـــة ونـــاجـــيـــا أبـــاهـــا

وفى هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعينى، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله : «وناجيًا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله : «ناجيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال : «وناجيًا أبوها» .

الإعراب. «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه، «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض، والألف الاثنين فاعله، والجملة فى محل رفع خبر إن، «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ، «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثًا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن. =

فعلامة الرفع ، والنصب ، والجر حركة مقدرة على الألف ، كما تقدر فى المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره : أن فى « أب وأخ وحم » ثلاث لغات : **أشهرها** : أن تكون بالواو والألف والياء ، **والثانية** : أن تكون بالألف مطلقا[1] ، **والثالثة** : أن تحذف منها الأحرف الثلاثة : وهذا نادر . وأن فى « هن » لغتين : إحداهما : النقص ، وهو الأشهر ، والثانية : الإتمام ، وهو قليل .

***

وشرط ذا الإعراب : أن يضفن لا للبا ، كجا أخو أبيك ذا اعتلا[2]

= الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : « أباها » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت فى الإعراب ، فيكون نصبها بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جدا أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى ﷺ ، وذلك فى قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران فى ليلة » وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : « لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس » وأبو قبيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و« ذا » مضاف إليه ، « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعت لذا ، « أن » حرف مصدرى ونصب ، « يضفن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و« لا » حرف عطف « للبا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للباء ، « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض ، « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، « ذا » حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و« اعتلا » مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذى هو كونها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا) فى كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا : مثال للمنصوب بالألف ، وهو مضاف إلى « اعتلا » وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

* ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطا أربعة :

* **أحدها** - أن تكون مضافة؛ واحترز بذلك من ألّا تضاف؛ فإنها حينئذ تكون بالحركات الظاهرة؛ نحو : هذا أبٌ ، ورأيت أبًا ، ومررت بأبٍ .

* **الثانى** - أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو : «هذا أبو زَيْدٍ وأخُوه وحَمُوه»؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أُعربت بحركاتٍ مُقدّرة ، نحو : «**هذا أبى ، ورأيت أبى ، ومررت بأبى**» ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

* **الثالث** - أن تكون مُكَبَّرة؛ واحترز بذلك من أن تكون مصغّرة؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ ، وذُوَيُّ مالٍ ، ورأيت أُبَيَّ زَيْدٍ ، وذُوَيَّ مالٍ ، ومررت بأُبَيِّ زَيْدٍ وذُوَيِّ مالٍ» .

* **الرابع** - أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة ، أو مثناة؛ فإن كانت مجموعة ، أعربت بالحركات الظاهرة[1] ، نحو : «هؤلاء آباءُ الزَّيْدِين ، ورأيتُ آباءهم ، ومررت بآبائهم» .

وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى : بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، نحو : «**هذانِ أبوا زَيْدٍ ، ورأيت أبوَيْه ، ومررت بأبوَيْه**» .

* ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، ثم أشار إليهما بقوله : «**وشرطُ ذا الإعراب أن يُضفن لاللبا**»؛ أى : شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف : أن تضاف إلى غير ياء المتكلم؛ فعلم من هذا أنه لابدّ من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

---

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تُجمع عليه إلا شذوذًا ، وهى - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذًا : بالواو رفعًا ، وبالياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرًا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه فى قول زياد بن واصل السلمى :

فلمّا تبيّن أصواتنا ... بكين وفدّينا بالأبينا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافًا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذًا ، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صبحنا الخُزَرجيّة مُرْهفاتٍ ... أبار ذوى أزومتها ذَوُوها

ففى «ذووها» شذوذ من ناحيتين : إضافة إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .

واعلم أن «ذو» لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو: جاءنى ذو مال، فلا يجوز «جاءنى ذو قائم»(١).

****

بالألف ارفع المثنى، وكلا إذا بمضمر مضافا وُصلا(٢)

---

(١) اعلم أن الأصل فى وضع «ذو» التى بمعنى صاحب أن يتوصّل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعى شيئين: أحدهما: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال. وبكر ذو فضل، وعلى ذو جاه، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يُوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول «محمد فضل» إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التى يمتنع أن تكون نعتًا- وذلك الضمير والعلم- فلا يُضاف «ذو» ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها، وشذ قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى الذى سبق إنشاده:

صُحْنا الخُزَرجيةَ مُرْهَفاتٍ ... أبْـارٍ ذوى أزْمَـنَـهـا ذَوُوهـا

كما شذّ قول الآخر:

إنـمـا يـعـرفُ ذا الـفـضـ ... ـلَ مِـنَ الـنـاسِ ذَوُوهْ

وشذّ كذلك ما أنشده الأصمعى قال: أنشدنى أعرابى من بنى تميم ثم من بنى حنظلة لنفسه:

أفْـنَـأُ الـمـعـرُوفَ مـا لـمْ ... تَـبْـتَـذِلْ فـيـه الـوُجُـوهْ

إنـمـا يَـصْـطَـنِـعُ الـمَـعْـ ... ـرُوفَ فـى الـنـاسِ ذَوُوهْ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شيء- وذلك الاسم المشتق والجملة- لم يصح إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذى تسلم، والمعنى: اذهب بطريق ذى سلامة.

فتخلص أن «ذو» لا تُضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن.

(٢) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالى، «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف، «وكلا» معطوف على المثنى، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، «بمضمر» جار ومجرور متعلق بـ«وُصل» الآتى، «مضافًا» حال من الضمير المستتر فى وصل، «وصلا» فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وُصل «كلا» بالضمير حال كون «كلا» مضافًا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

كـلـتـا كـذاك، الـنـان والـنـتـان كـابـنـتـين وابـنـتـيـن يـجـريـان[١]
وتـخـلـفُ الـيـا فـي جـمـيـعـهـا الألـفْ جـرًا ونـصـبًـا بـعـد فـتـح قـد أُلِفْ[٢]

● **ذكرَ المصنف** - رحمه الله تعالى - أن مما تنوبُ فيه الحروف عن الحركات - الأسماء الستة، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكرَ المثنى وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّه: لفظ دالّ على اثنين، بزيادةٍ في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه.

● فيدخل في قولنا: «**لفظ دال على اثنين**» المثنى نحو: «الزَّيْدَانِ» والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو «شفع».

● وخرج بقولنا[٣]: «بزيادةٍ» نحو «شفع». وخرج بقولنا: «صالح للتجريد» نحو: «اثنان»؛ فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثنٌ»، وخرج بقولنا: «وعطف مثله عليه»، ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين؛ فإنه صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يعطف عليه مغايره؛ لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: «الْقَمَرَيْنِ»[٤].

---

(١) «كلتا» مبتدأ، «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب، «اثنان» مبتدأ، «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله «يجريان» الآتي، «وابنتين» معطوف على ابنين، «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل. والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عُطف عليه.

(٢) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه، «الألف» مفعول به لتخلف «جرًا» مفعول لأجله «ونصبًا» معطوف عليه، «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف و«فتح» مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفعل في محل جر نعت لفتح.

(٣) وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدًا. فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات: رجْلان، وشبعان، وجوعان، وسكران، وندمان، ومثاله من الأعلام: عثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعدًا فمثاله: صنوان، وغلمان، وصردان، ورغفان، وجرذان، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كل حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقام التنوين.

(٤) من هذه المسألة أنه يُشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان في =

وأشار المصنف بقوله: « **بالألف ارفع المثنى وكلا** » إلى أن المثنى يرفع بالألف، وكذلك شبه المثنى، وهو: كل ما لا يصدق عليه حدّ المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله: « وكلا »؛ فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها؛ فهو ملحق بالمثنى، فكلا، وكلتا، واثنان واثنتان - ملحقة بالمثنى؛ لأنها لا يصدق عليها حد المثنى، لكن لا يُلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمر نحو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وجاءتني كلتاهما، ورأيت كلتيهما، ومررت بكلتيهما.

فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرًّا، نحو: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين؛ فلهذا قال المصنف: « **وكلا إذا بمضمر مضافا وُصلا** »[1].

= المفردان في الحروف شمس وقمر فقد قالوا فيهما القمرين، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين» يريد عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم «القلم أحسن اللسانين» فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور.

(١) هذا الذي ذكره الشارح تبعًا للناظم- من أن لكلا وكلتا حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا- هو مشهور لغة العرب، والسر فيه- على ما ذهب إليه نحاة البصرة- أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى، فكان لهما شبهان: شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ في الإعراب، وفي إعادة الضمير عليهما أيضًا.

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نعم الفتى عمدت إليه مطيتي ... في حين جدّ بنا المسير كلانا

ومحل الشاهد في قوله: «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالباء في قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

إنّ المنية والحتوف كلاهما ... يوفي المخارم يرقبان سوادي

فتراه قال «يوفي المخارم» بالإفراد. ثم قال «يرقبان» بالتثنية، فأما الإعراب في هذا البيت فإن جعلت «كلاهما» توكيدًا كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ

ثم بين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين ، فاثنان واثنتان مُلحقان بالمثنى : كما تقدم ، وابنان وابنتان مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أن الياء تخلف الألف فى المثنى، والملحق به فى حالتى : الجر والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا نحو : رأيت الزَّيْدين كليهما ، ومررت بالزَّيْدين كليهما . واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورًا ، نحو : مررتُ بالزَّيْدين . وسيأتى ذلك .

وحاصل ما ذكره : أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور ، **والصحيح** : أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا .

* وما ذكر المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا ، والياء نصبا وجرًا هو المشهور فى لغة العرب[1] . ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا : رفعا ونصبا وجرًا ، فيقول : جاء الزَّيْدَان كلاهما ، ورأيت الزَّيْدَان كلاهما . ومرت بالزَّيْدَان كلاهما .

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع «عامر» ومذنب»[2]

---

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وقوله ﷺ: «لا وتران فى ليلة»، وجاء عليها قول الشاعر:

تزوّد منّا بين أذناه طعنة ... دعته إلى هابى التراب عقيم

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» - لو جرين على اللغة المشهورة - أن تكون بالياء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة فى موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها، وفى الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامة العرب: منها أن «إن» حرف بمعنى «نعم»، مثلها فى قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

بكر العواذل فى الصبو ... ح يلمنني والومهنه

ويقلن: شيب قد علا ... ك وقد كبرت، فقلت: إنه

يريد فقلت نعم. والهاء على ذلك هى هاء السكت. و«هذان» فى الآية الكريمة حينئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحران» خبر المبتدأ. ومنها أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف. و«هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق، والجملة فى محل رفع خبر إن، والتقدير: إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران.

(٢) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع، «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتى، ولقوله انصب معمول مثله حُذف لدلالة هذا =

● ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما - الأسماء الستة ، والثانى - المثنى ، وقد تقدم الكلام عليهما .

● ثم ذكر فى هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمل عليه ، وإعرابه بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرًّا ، وأشار بقوله : « عامرٍ ومُذْنب » إلى ما يُجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد وصفة .

فيشترط فى الجامد أن يكون علما لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب .

● فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى رجل : رجلون ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك ، نحو : رُجَيْل ، ورُجَيْلون ؛ لأنه وَصْف[1] .

● وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى زَيْنب زَيْنبون ، وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل ، فلا يقال فى لاحق - اسم فرس - لاحقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « طلحة » طَلْحُون ، وأجاز ذلك الكوفيون[2] .

= عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء ، « اجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا ، وهو معطوف بالواو على اجرر ، « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب وسالم مضاف و« جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف ، و« عامر » مضاف إليه ، و« مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زعمتْ تُماضِرُ أنّنى إمّا أمُتْ ... يَبْنُوهُا الأصاغِرُ خلّتى

محل الشاهد فى قوله « أبيْنوها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالمًا ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابنًا اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف ، ألا ترى أن رجيلاً فى قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا فى قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالمًا بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى المفرد ووافقهم على ذلك أبو الحسن ابن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة : الأول : أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثًا ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثانى : أن هذه التاء فى تقدير الانفصال بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم فى قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ، =